

Distr.: General  
15 November 2011  
Arabic  
Original: English



## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

### مجلس التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية  
الدورة الرابعة

جنيف، ٢٥-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢  
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض لأنشطة الأونكتاد الرامية إلى مساعدة البلدان النامية  
المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك صغار منتجي هذه السلع،  
في جهودها المبذولة من أجل التصدي لتحديات قطاع السلع الأساسية  
وتعزيز المكاسب الإنمائية المتأتية من إنتاج وتجارة السلع الأساسية

### مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

#### موجز تنفيذي

جاء في الفقرة ٩٢ من اتفاق أكرأ أنه "ينبغي أن يعزز الأونكتاد الجهود التي يقوم بها في إطار أركان عمله الثلاثة ... لمعالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة بالاعتماد على السلع الأساسية".

وتستعرض هذه المذكرة أنشطة الأونكتاد الرامية إلى مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أثناء فترة ولاية أكرأ ٢٠٠٨-٢٠١١ في أركان عمل الأونكتاد الثلاثة كافة - توافق الآراء، والبحث وتحليل السياسات العامة، والمساعدة التقنية. وتحدد إضافة مستقلة لهذه المذكرة، في شكل مصفوفة فقرات اتفاق أكرأ التي لها صلة بالولاية فيما يتعلق بالسلع الأساسية والأنشطة المفصلة التي قام بها الأونكتاد لتنفيذها. وتطرح هذه المذكرة أيضاً بعض الأفكار بشأن سبيل المضي قدماً حتى مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر.

## مقدمة

١ - جاء في الفقرة ٩٢ من اتفاق أكرّا أنه "ينبغي أن يعزز الأونكتاد الجهود التي يقوم بها في إطار أركان عمله الثلاثة لمعالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة بالاعتماد على السلع الأساسية". وتواصل الفقرة ٩٣(أ) مشيرةً إلى أنه "في هذا السياق، ينبغي للأونكتاد مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة صغار منتجي السلع الأساسية، في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية، بما في ذلك إدراج سياسات السلع الأساسية في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية؛ وبناء القدرات التوريديّة وتحقيق القدرة التنافسية؛ وتعزيز سلاسل القيم وتنويع قطاعات السلع الأساسية؛ والامتثال لمعايير التجارة الدولية العامة والخاصة؛ ومساعدة البلدان النامية، بناءً على طلبها، في تعزيز وتحسين الشفافية والمساءلة في القطاعين العام والخاص وفي قطاع الشركات لتمكينها من تحقيق أكبر قدر من الفوائد المترتبة على الصناعات الاستخراجية؛ ووضع مخططات لتمويل السلع الأساسية وإدارة المخاطر في هذا المجال (بما في ذلك بورصات السلع الأساسية)". كما أنط اتفاق أكرّا الأونكتاد بولاية المضي في لعب دور رئيسي، بتنسيق ملائم مع الجهات الفاعلة الأخرى الدولية والإقليمية، والهيئات السلعية الدولية ذات الصلة، لمعالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة باقتصاد السلع الأساسية، مع إيلاء الاهتمام اللازم لجميع قطاعات السلع الأساسية مثل الزراعة والغابات ومصائد الأسماك والمعادن والفلزات والنفط والغاز.

٢ - وبالإضافة إلى ذلك، أنط اتفاق أكرّا الأونكتاد بولاية تشجيع التعاون الحكومي الدولي وبناء توافق الآراء بشأن: (أ) سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في التنمية الوطنية والإقليمية والدولية وفي استراتيجيات الحد من الفقر؛ (ب) السياسات والأدوات ذات الصلة بالتجارة لتسوية مشاكل السلع الأساسية؛ (ج) سياسات الاستثمار والتمويل للوصول إلى الموارد المالية من أجل تحقيق التنمية القائمة على السلع الأساسية (الفقرة ٩٣(ب)).

٣ - وإعمالاً لولايات اتفاق أكرّا في مجال السلع الأساسية، عززت الأمانة أعمالها في هذا المجال نظراً لأهمية القطاع بالنسبة للعديد من بلدان العالم النامي. ويسرت أمانة الأونكتاد، استناداً إلى عملها التحليلي، بناء توافق الآراء بشأن السياسات الوطنية والدولية في مجالات المعادن والفلزات، والطاقة، والسلع الأساسية الزراعية الرئيسية التي تهم البلدان النامية.

٤ - وعملاً بالفقرة ١٨٣ من اتفاق أكرّا، تحوّل فرع السلع الأساسية التابع لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية إلى وحدة خاصة مستقلة معنية بالسلع الأساسية تقدم تقاريرها مباشرة إلى الأمين العام للأونكتاد. ومن بين المبادرات الأخرى إعادة هيكلة الوحدة بما يرمي إلى تعزيز وجهتها وفعاليتها. وللوحدة تركيز واضح على البحث والتحليل اللذين يُستفاد من نتائجهما في أنشطة بناء توافق الآراء وبرامج التعاون التقني.

٥- وقد قامت أمانة الأونكتاد - بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء في التنمية - بتنفيذ أنشطة مساعدة تقنية بشأن القضايا المتصلة بالسلع الأساسية ترمي إلى: (أ) تزويد المنتجين وواضعي السياسات بأدوات المعلومات الضرورية للاستجابة على نحو أفضل لإشارات السوق ومعايير المنتجات؛ (ب) تناول قضايا الإدارة المستدامة والمنصفة لموارد الصناعات الاستخراجية؛ (ج) تقديم المشورة والتدريب القائمين على البحوث إلى واضعي السياسات والمحللين من البلدان النامية بشأن جميع القضايا الرئيسية الحالية المتعلقة بالتنمية والمركزة على السلع الأساسية. وقامت أمانة الأونكتاد بعدد من الدراسات وأنشطة التعاون التقني، ونظمت اجتماعات حكومية دولية (بناء توافق الآراء) لتشجيع التعاون الدولي في استخدام فرص التجارة والتنمية ومواجهة التحديات ذات الصلة باقتصاد السلع الأساسية.

٦- ويتمثل الهدف من هذه المذكرة في استعراض وتقييم أنشطة الأونكتاد في إطار أركان أنشطته الثلاثة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ فيما يتعلق بالبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وفق ما جاء في اتفاق أكرا. وتشير إضافة مستقلة لهذه المذكرة في شكل مصفوفة إلى فقرات اتفاق أكرا ذات الصلة بالولاية المتعلقة بالسلع الأساسية والأنشطة المفصلة التي قامت بها أمانة الأونكتاد في تنفيذها. وتوفر هذه المذكرة أيضاً بعض الأفكار حول سبيل المضي قدماً حتى انعقاد مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر، ولا سيما المسائل الجديدة والناشئة فيما يتصل بتقديم المساعدة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

## أولاً - استعراض وتقييم أنشطة الأونكتاد الرامية إلى مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية

### ألف - الأونكتاد كمحفّل للمداولات الحكومية الدولية الرامية إلى بناء توافق الآراء

٧- إن العديد من البلدان النامية تعتمد على السلع الأساسية في رفاهها الاقتصادي. وتشير آخر الإسقاطات (الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم) إلى أن الطلب على السلع الأساسية في الأجل الطويل من المحتمل أن يرتفع، وبالتالي سيشكل ذلك تحديات رئيسية لإنتاجها بشكل مستدام وعلى نحو فعال. وتوجد بناء على ذلك حاجة إلى النظر في كيفية جعل أسواق السلع الأساسية أكثر استقراراً واستنباط سياسات تركز على التوزيع العادل للمنافع بين منتجي السلع الأساسية ومستهلكيها.

٨- وساهم الأونكتاد، عملاً بالفقرة ٩٠ (ج) من اتفاق أكرا، في إقامة شراكات فعالة مع أصحاب مصلحة متعددين بغية تحديد النهج المبتكرة لحل المشاكل ذات الصلة بالسلع الأساسية. وبشكل خاص وفر الحوار الرفيع المستوى لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن السلع الأساسية الذي أجراه الأمين العام للأونكتاد في سياق مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر

المعقود بجنيف (٢٨-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨) محفلاً لتشجيع وتبادل وجهات النظر في سياق بناء توافق في الآراء بشأن التحديات الإنمائية الرسمية التي تواجه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وتحديد سبل المضي قدماً. ومثل المشاركون مجموعة متنوعة وواسعة من الجهات صاحبة المصلحة، من بينها المجتمع المدني، والصناعة، والعالم الأكاديمي، والمنظمات الدولية، فضلاً عن الدول الأعضاء في الأونكتاد. وشمل النقاش التفاعلي مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة باقتصادات الطاقة والمعادن والزراعة. وقد أكدت التوصية الرئيسية المنبثقة عن هذه التظاهرة حاجة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية إلى زيادة ما تحقّقه من مكاسب من إنتاج السلع الأساسية وتجارتها، وكذلك الحاجة إلى الحد من سرعة تأثرها بتقلب الأسعار وطول مدة دورات انخفاض أسعار السلع الأساسية. والبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما منها البلدان المنخفضة الدخل الواقعة في فخ الاعتماد على السلع الأساسية، بحاجة إلى تنويع إنتاجها وصادراتها عن طريق إضافة قيمة إلى منتجاتها وصادراتها أو التحول إلى منتجات ذات قيمة أعلى. غير أنه لوحظ أن الفرص المتاحة لمثل هذا التنويع تعرقلها صعوبات الامتثال لمعايير التجارة الخاصة والعامة.

٩- واستهلّت الأمانة في عام ٢٠٠٩ المنتدى العالمي للسلع الأساسية بوصفه منتدى رفيع المستوى محايداً ومتكاملاً لمعالجة المسائل الأبدية لاقتصاد السلع الأساسية العصري. ويتمثل هدف المنتدى العالمي للسلع الأساسية في جمع أصحاب المصلحة الرئيسيين للقيام، بشكل غير رسمي وبطريقة شاملة، بمعالجة قضايا مثل: (أ) عدم استقرار أسواق السلع الأساسية وعدم ترابطها؛ (ب) فعالية السلع الأساسية؛ (ج) مسائل الأمن في مجالي الطاقة والأمن الغذائي في الأجل الطويل، ودور الابتكار ونظم الإنذار المبكر؛ (د) أداء سلاسل توريد السلع الأساسية؛ (هـ) حالة الممارسات التجارية والابتكار. والهدف منه أيضاً هو أن يكون منتدى رفيع المستوى لتبادل وجهات النظر بين أصحاب المصلحة الرئيسيين حول كيفية (أ) تحسين سير قطاع السلع الأساسية وسلاسل التوريد؛ (ب) تحديد السياسات العامة وأشكال التدخل لأغراض التنظيم في معالجة مشاكل السلع الأساسية، وتكييفها وفقاً لاحتياجات جميع المشاركين على السوق؛ (ج) القيام بإنتاج للسلع الأساسية ملائم للبيئة ومستدام. والجمهور المستهدف من المنتدى يتمثل في صانعي السياسات في الحكومات المكلفين بالزراعة والموارد المعدنية، وقادة الشركات في مجال الزراعة، والهيدروكربونات والمعادن، والمهنيين في التجارة والتمويل في مجال السلع الأساسية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية العاملة بخصوص إشكالية السلع الأساسية.

١٠- وعُقد أول منتدى عالمي للسلع الأساسية بجنيف في آذار/مارس ٢٠١٠<sup>(١)</sup>. وناقش المشاركون فيه المسائل الرئيسية المتمثلة في اقتصاد السلع الأساسية العصري، بما في ذلك عدم

(١) نظم هذا المنتدى الأونكتاد وشارك في رعايته الصندوق المشترك للسلع الأساسية وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية بوزارة الشؤون الاقتصادية الاتحادية السويسرية، وقد دعمه أيضاً أصحاب مصلحة آخرون، من بينهم الجمعيات السلعية بجنيف وعلى نطاق دولي.

استقرار أسواق السلع الأساسية والمشاكل المعترضة في سياسات السلع الأساسية، واستدامة سلسلة توريد هذه السلع، والوصول إلى التمويل والخدمات اللوجستية فيما يتصل بها. وركز المنتدى العالمي الثاني، الذي عُقد في يومي ٣١ كانون الثاني/يناير و١ شباط/فبراير ٢٠١١ على مسائل الأمن الغذائي، وكيفية إعادة تشكيل الإنتاج الزراعي قصد حماية السكان الضعفاء الحال، فضلاً عن تعزيز نطاق نظم الإنذار المبكر لتشمل إقامة روابط مع أسواق الطاقة، ومسائل التحضر، وتغير المناخ. ومن المقرر أن يعقد المنتدى العالمي للسلع الأساسية لعام ٢٠١٢ في يومي ٢٣ و٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وسيكون موضوعه الرئيسي "العولمة وتجارة السلع الأساسية: تسخير مكاسب التنمية لأغراض إنتاج السلع الأساسية".

١١- ونظمت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية، منذ عام ٢٠٠٩، ثلاث دورات لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنوع. وعالجت هذه الدورات الثلاث كلها آخر ما استجد من تطورات وتحديات في أسواق السلع الأساسية، بما في ذلك تقييم الصورة المرتقبة للسوق، إضافة إلى مسائل تتعلق بموضوعات محددة. وشملت المسائل الرئيسية التي ناقشتها الدورة الأولى (نيسان/أبريل ٢٠٠٩) ما يلي: (أ) الإدارة الاقتصادية الرشيدة وكيفية معالجة إدارة الإيرادات غير المتوقعة، الأمر الذي يبرز أيضاً الحاجة إلى معالجة تحديات الاقتصاد الكلي؛ (ب) مسألة هبوط الأسعار بالأرقام الحقيقية المطلقة، الأمر الذي يؤدي أحياناً إلى تردد لمعدلات التبادل التجاري ومن ثم إلى انخفاض في آفاق النمو المرتقبة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية؛ (ج) تقلب أسعار السلع الأساسية، الذي يحمل معه عدم الاستقرار والصعوبات في توليد الدخل، ولا سيما لدى صغار المنتجين؛ (د) قلة التنوع والابتعاد عن السلع الأساسية التقليدية، الأمر الذي يزيد من سرعة تأثر البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بالصدمات الناشئة عن الأسعار؛ (هـ) ضعف روابط سلاسل التوريد؛ (و) ارتفاع تكاليف النقل في الدول النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة؛ (ز) صعوبة الوصول إلى الأسواق المالية؛ (ح) الحواجز التجارية (تصاعد التعريفات والحواجز غير التعريفية، والتدابير غير التعريفية) في البلدان الصناعية، التي تقيد الوصول إلى الأسواق، وخاصة بالنسبة للمنتجات شبه المجهزة والمنتجات التامة الصنع؛ (ط) الإعانات المشوهة للأسواق في البلدان المتقدمة، التي تزيد العرض وتخفف الأسعار على الأسواق العالمية، بما يحرم المنتجين في البلدان الفقيرة من العمل ومن زيادة الدخل؛ (ي) وجود خلل في القدرة التفاوضية حيث إنه كثيراً ما يكون العديد من صغار المنتجين كبائعين في مواجهة شركات كبرى كمشتريين<sup>(٢)</sup>.

١٢- وركزت الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات (٢٤-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠) على استعراض وتحديد فرص تنوع مصفوفة الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة

(٢) يرد التقرير المفصل عن الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/5 المؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ([http://www.unctad.org/en/docs/cimem2d5\\_en.pdf](http://www.unctad.org/en/docs/cimem2d5_en.pdf)).

المتجددة، مع توجيه النظر إلى الوعي باحتياجات البلدان في مجال الطاقة، وضرورة تأمين توازن ملائم بين الأمن الغذائي والمشاكل المتصلة بالطاقة. وبحث أيضاً السياسات والأدوات ذات الصلة بالتجارة وكيفية استخدام هذه السياسات وهذه الأدوات لحل مشاكل السلع الأساسية؛ كما بحثت دور السياسات الاستثمارية والمالية المتعلقة بالحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية المعتمدة على السلع الأساسية (بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والمعونة من أجل التجارة، وما إلى ذلك)<sup>(٣)</sup>.

١٣- وركزت الدورة الثالثة (٢٣-٢٥ آذار/مارس ٢٠١١) على تحديد إجراءات السياسة العامة الرامية إلى التخفيف من تأثير التقلب الشديد للأسعار ومستويات الدخل على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، فضلاً عن بحث النهج الجديدة لحل المشاكل ذات الصلة بالسلع الأساسية على أساس إلى شراكات فعالة مع أصحاب المصلحة المتعددين. وكان من بين المسائل الرئيسية المحددة التي تمت مناقشتها ما يلي: (أ) العوامل المحركة لاتجاهات الأسعار في مختلف أسواق السلع الأساسية؛ (ب) الفرص والتحديات الناتجة عن هذه الاتجاهات ومضاعفاتها على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية؛ (ج) تدابير الدعم التي يمكن أن تعزز الأمن الغذائي والأمن في مجال الطاقة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية ومساعدتها على مواجهة الآثار الضارة لتقلب أسعار الطاقة والأغذية. كما بحثت الدورة الفرص المتاحة لإقامة شراكات مبتكرة مع أصحاب المصلحة المتعددين التي من شأنها أن تعالج مشاكل السلع الأساسية وما اتصل بها من مشاكل في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وأتاحت الدورة الفرصة أيضاً لتقاسم الخبرات، وبحث الخيارات العملية لمعالجة تحديات مسائل التجارة والتنمية الطويلة الأمد في مجال السلع الأساسية على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، وتحقيق مكاسب التنمية المستدامة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية. كما استعرضت الدورة وقيمت مساهمة الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية في مجال السلع الأساسية<sup>(٤)</sup>.

١٤- وقد دفع الارتفاع السريع في أسعار الأغذية والمخاطر التي كانت تهدد الأمن الغذائي في عام ٢٠٠٨ بالمجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة التحديات السائدة في مجال الأمن الغذائي. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنشئت فرقة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم<sup>(٥)</sup>. وتم تعيين الفرقة رفيعة المستوى بوصفها آلية

(٣) يرد التقرير المفصل عن الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات في الوثيقة TD/C.I/MEM.2/11 المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ ([http://www.unctad.org/en/docs/cimem2d11\\_en.pdf](http://www.unctad.org/en/docs/cimem2d11_en.pdf)).

(٤) يرد التقرير المفصل عن الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/16 المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ ([http://www.unctad.org/en/docs/cimem2d16\\_en.pdf](http://www.unctad.org/en/docs/cimem2d16_en.pdf)).

(٥) يرأس فرقة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم الأمين العام للأمم المتحدة (إلى جانب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة كنائب للرئيس). وضمت الفرقة ٢٢

للتنسيق وجهة حفازة لمنظومة الأمم المتحدة. والهدف من الفرقة هو وضع خطة عمل محددة الأولويات لمعالجة الأزمة الغذائية الراهنة وتنسيق تنفيذها. واستندت الفرقة العاملة إلى مؤتمر روما الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي فأعدت "إطار عمل شاملاً" (تموز/يوليه ٢٠٠٨) لمعالجة مسألة الأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي والتغذية بطريقة متماسكة ومنسقة.

١٥ - وساهم الأونكتاد، بوصفه عضواً في فرقة العمل الرفيعة المستوى في جهود منظومة الأمم المتحدة المبذولة لمعالجة الاستجابة على الأجلين القصير والطويل للأزمة الغذائية العالمية. وقدمت أمانة الأونكتاد، بشكل خاص، إسهامات موضوعية في إطار العمل الشامل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ عقد الأونكتاد الدورة الأولى في سلسلة دورات تدريبية للمسؤولين من البلدان النامية حول كيفية التعامل مع الأزمة الغذائية. وأشار إلى الفرقة العامة بأن التدابير التي يمكن النظر في اتخاذها تشمل: (أ) استخدام الإيرادات التعريفية لدفع عجلة التنمية الزراعية؛ (ب) مساعدة صغار المزارعين؛ (ج) اتخاذ تدابير أخرى لمعالجة مسألة عدم كفاية رأس المال في الأجل الطويل في الزراعة وتمويل المزارع والهياكل الأساسية في الأرياف، وتقديم المعلومات في الوقت الحقيقي للمزارعين حول مسائل من قبيل أسعار المحاصيل وأسعار مدخلات الزراعة.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، لعب الأونكتاد دوراً رئيسياً في مؤتمر مدريد الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي للجميع (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) الذي عُقد في سياق "إطار العمل الشامل". ويشارك الأونكتاد بنشاط مع أعضاء آخرين في فرقة العمل الرفيعة المستوى في أنشطة متابعة مؤتمر مدريد، بما في ذلك تحديد الخيارات لتعبئة منسقة للأموال والموارد من أجل العمل داخل البلدان. وشارك الأونكتاد أيضاً في تحديث إطار العمل الشامل. وتولى، إلى جانب منظمة التجارة العالمية، المسؤولية عن تحديث الفرع المتعلق بـ "التجارة والسياسات الضريبية وأسواق الأغذية الدولية"، إضافة إلى تقديم إسهامات لفروع أخرى. وتمت مناقشة النسخة الأخيرة من الإطار بدبلن، جمهورية أيرلندا، في أيار/مايو ٢٠١٠. ويشارك الأونكتاد أيضاً، في إطار فرقة العمل الرفيعة المستوى، في الفريق التوجيهي التابع لفرقة العمل، وما انفك ينشط في الاجتماعات الأخيرة التي عقدها الفريق التوجيهي حول حالة الأمن الغذائي في القرن الأفريقي، وكان أولها قد عُقد استجابة لطلب من وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١.

١٧ - وكانت مسألتا ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي بشكل عام المسألتين اللتين تم تحديدهما في خطة عمل مجموعة العشرين المتعددة السنوات من أجل التنمية، التي اعتمدت بسيول في عام ٢٠١٠. وسلّطت الأضواء على نفس المسألتين في اجتماعات مجموعة العشرين بفرنسا في عام ٢٠١١. وتعاون الأونكتاد، كجزء من فريق الأمم المتحدة، مع أعضاء مجموعة

منظمة وصندوقاً وبرنامجاً وإدارة من أسرة الأمم المتحدة، وشملت مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

العشرين، معرباً عن مصالح أفقر البلدان وداعماً للتسديد المطلوب لمبلغ ٢٢ مليار دولار الذي تعهد به لأغراض الأمن الغذائي أعضاء مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين بلاكويلا في عام ٢٠٠٨. ونسقت أمانة الأونكتاد مساهمة أمانة الأمم المتحدة في الفريق الدراسي المعني بالسلع الأساسية التابع لمجموعة العشرين (نيسان/أبريل ٢٠١١). وتعلق الإسهام الأهم بدور الأسواق المالية في تطورات أسعار السلع الأساسية، ولا سيما بما يلي: (أ) الاتجاهات والتطورات في الأسواق المالية للسلع الأساسية؛ (ب) إطار مختلف أنواع الجهات الفاعلة في الأسواق المالية وما يترتب عن ذلك من آثار؛ (ج) العلاقة بين الأسواق المادية والمالية؛ (د) التأثير العام على تطورات أسعار السلع الأساسية وسيولة الأسواق؛ (هـ) آثار مواقف التجار على أسعار السلع الأساسية؛ (و) السلوك الجماعي التبعي وآثاره على العديد من مختلف الأسواق.

١٨ - ويُعتبر تحسين الوصول إلى الطاقة التجارية مطلباً أساسياً كشرط مسبق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا التي يوجد فيها الجزء الأعظم من أقل البلدان نمواً. غير أن الوصول المستدام إلى الطاقة التجارية، مثل النفط والغاز، يتوقف إلى حد كبير على الظروف المنظمة لأسواق الطاقة الدولية، وتحديد الأسعار، والوصول إلى التمويل، وممارسات اقتناء المنتجات النفطية. أما على الصعيد الدولي فإن أسعار النفط والغاز متقلبة إلى حد كبير، مما يجعل البلدان الأفريقية المستوردة الصافية لها شديدة التأثر بالصدمات في أسواق الطاقة الدولية، ذلك أن النفط والغاز يمثلان أحياناً قدرًا كبيراً من إجمالي الواردات ويمكن أن يستوعبا قدرًا كبيراً من حصائل الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع أسعار النفط يؤثر على قدرة البلدان النامية المستوردة على خدمة ديونها، ويشكل خطراً على تأثير التخفيف من عبء الديون الممنوح لها. أما بالنسبة للبلدان المصدرة للغاز والنفط فإن ارتفاع الأسعار يمكن أن يتيح فرصة لبعث برامج تساهم في التنمية ولكن تقلبات الأسعار تطرح تحديات هائلة في إدارة العائدات.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك يتوقف مدى إمكانية تحويل البلدان النامية الثرية بالمعادن مواردها إلى أداة لخلق الثروة يتوقف على عوامل منها ما يلي: (أ) المعلومات الشاملة، بما في ذلك البيانات عن سلسلة قيم المعادن؛ (ب) الأحكام والترتيبات التعاقدية السائدة بشأن استغلال الموارد؛ (ج) قدرة البلد المضيف على استنباط وإنفاذ لوائح وسياسات تدعم التنمية المستدامة. وفي كل من قطاعي الطاقة والتعدين، تشمل العوامل الحيوية التي لا بد من التطرق لها لحفز التنمية زيادة الاستثمار، والشفافية، والمساءلة، ومكافحة الفساد.

٢٠ - وما انفك الأونكتاد ينظم، منذ عام ١٩٩٦ وبهدف المساهمة في إيجاد الحلول للتحديات أعلاه، مؤتمر التجارة والتمويل في مجالات النفط والغاز والمعادن في أفريقيا في أماكن مختلفة من القارة. وهذا المؤتمر هو التظاهرة الراسخة التي ينظمها الأونكتاد سنوياً. والهدف من المؤتمر هو توفير منطلق لإجراء حوار رفيع المستوى بشأن السياسات العامة بين

المنتجين والمستهلكين والمستثمرين والبلدان المضيفة، وغير ذلك من أصحاب المصلحة بشأن المسائل المواضيعية التي تلعب دوراً هاماً في تطوير الصناعات الاستخراجية. كما يهدف المؤتمر إلى تشجيع الشراكات البناءة والتعاون بما يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي.

٢١- ويضم المؤتمر ٥٠٠ مندوب في المتوسط من أكثر من ٣٠ بلداً من بلدان القارة ومن مناطق أخرى، ويجمع بين صانعي القرارات الرئيسيين والمستثمرين والخبراء القانونيين والمديرين التنفيذيين لشركات النفط والتعدين الكبرى والصغرى، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات البحث، والمجتمع المدني. وقد أفضى الحوار بين أصحاب المصلحة والتجارب المتقاسمة والدروس المستفادة من الممارسات الجيدة والسيئة إلى إعادة تصميم السياسات والأطر القانونية لقطاعي الطاقة والتعدين. ويشمل البعض من النواتج التطوير الناجح لسياسات المحتوى المحلي، واستراتيجيات الإدارة الفعالة للمخاطر ذات الصلة بالأسعار، وبناء القدرات، وجلب التمويل للتجارة وتطوير الهياكل الأساسية. وقد وفر المؤتمر أيضاً أدوات للبلدان المصدرة من أجل الحد من تضارب المعلومات، والتفاوض في حصة أكثر إنصافاً من العائدات، وتحسين توزيع الثروات التي تخلقها الصناعات.

٢٢- واستعرضت الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر (ساو تومي وبرينسيبي، ١٠-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠) التقدم المحرز بشأن تنفيذ قرار المؤتمر السابق (الثالث عشر)، الذي حث الأونكتاد على تيسير إنشاء تبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية، وهو منتدى لتوفير المعلومات باستمرار وبشكل تفاعلي حول سلسلة قيم الموارد الطبيعية. ومن شأن تبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية أن يمكّن البلدان المشاركة من (أ) إدارة وتسويق مواردها على الوجه الأمثل وتشجيع تطوير استكشافها؛ (ب) تزويد صانعي القرار بالأدوات اللازمة لمساعدتهم في التفاوض مع المستثمرين؛ (ج) تحديث نظم معلوماتهم في مجال الموارد الوطنية؛ (د) تحسين الشفافية في إدارة الصناعات الاستخراجية. ويُنتظر أن يعود تبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية بالنفع على صانعي القرار والمستثمرين وأصحاب المشاريع والمجموعات المحلية. والأونكتاد يطالب باستمرار بتقديم المساعدة التقنية لإقامة نظام لتبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية في أفريقيا. وهذا المطلب نابع عن القرار الوزاري المنبثق عن الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر المذكور (باماكو، مالي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، الذي دعا البلدان الأفريقية إلى تحديد القيمة غير المستغلة المستمدة من معلومات علوم الأرض بغية تطوير الموارد الطبيعية وإدارتها على أمثل وجه. ويشمل التقدم المحرز بشأن إقامة تبادل المعلومات عن الموارد الطبيعية ما يلي: (أ) تحديد الشركاء وإبرام اتفاقات التعاون؛ (ب) مبادرة ثمانية بلدان رائدة إلى تجهيز تبادل المعلومات عن طريق تقصي قواعد البيانات القائمة ورفع مستوى نظمها الوطنية للبيانات؛ (ج) طلب ثلاثة بلدان أخرى إدماجها في المرحلة التجريبية. وقد تم مؤخراً تبادل المعلومات كجزء من إطار العمل لتطوير الموارد المعدنية في بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط

الهادئ. وستعقد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر النفط والغاز والمعادن والتمويل في الفترة من ٢ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في برازافيل بالكونغو.

٢٣- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نظم الأونكتاد اجتماع الأمين العام المتعدد أصحاب المصلحة بشأن القطن. وضم الاجتماع ستة وزراء تجارة من البلدان الأفريقية التي تعتمد أساساً على صادرات القطن، فضلاً عن أصحاب مصلحة آخرين رفيعي المستوى في صناعة القطن. وتداول الاجتماع بخصوص مجموعات متنوعة من المسائل التي لها صلة بإنتاج القطن وتجارته. وأشار الأمين العام للأونكتاد إلى أنه "من الأهمية بمكان في هذه المرحلة القضاء على التدابير المشوهة لمجرى المبادلات التجارية والحوافز التي تحول دون الوصول إلى الأسواق" التي تؤثر في التجارة الدولية للقطن. وحث وزراء التجارة الأفارقة المشاركون على عدم السماح للأزمة المالية العالمية بالتدخل في المعونة الموعود بها لمشاريع التنمية في مجال القطن في أفريقيا وغيرها. وتم خلال الاجتماع التوجه بطلب لعقد اجتماع متابعة آخر تنبثق عنه مقترحات ملموسة لمعالجة عوائق إنتاج وتجارة القطن في أفريقيا. ونظم الأونكتاد في وقت لاحق الاجتماع الأفريقي بشأن القطن بالتعاون مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية وأمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ومع لجنة التوجيه والمتابعة للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن القطن.

٢٤- وفي فترة السنتين قبل انعقاد هذه التظاهرة، أجرى الأونكتاد مناقشة مكثفة مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية ولجنة التوجيه والمتابعة للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن القطن والاتحاد الأوروبي واللجنة الاستشارية الدولية للقطن، قصد تحديد موضوعات الاجتماع وبنيتها. كما أجرى الأونكتاد مشاورات متعددة مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، فضلاً عن الرابطة الإقليمية، ومن بينها الرابطة الأفريقية للقطن، والرابطة الأفريقية لمنتجي القطن، والاتحاد الأفريقي لصناعات القطن والمنسوجات. وتم طلب المزيد من الإسهامات من الشركاء في التنمية المتعددي الأطراف والثنائيين، بما في ذلك مركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج تحسين القطن في غرب أفريقيا التابع لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ووزارة الخارجية الفرنسية. وأخيراً انطلق التعاون مع البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا قصد التوفيق بين الاجتماع وغيره من المبادرات على الصعيد القاري. ونتيجة لهذه المشاورات، تقرر أن يتمحور الاجتماع حول وضع خارطة طريق بشأن الموضوعات التالية: (أ) زيادة الإنتاجية، (ب) تحسين التسويق، (ج) زيادة القيمة المضافة.

٢٥- ونظمت أمانة الأونكتاد الاجتماع الأفريقي بشأن القطن بكونتو، بنن، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ بالتعاون مع البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا التابع لوكالة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وحكومة بنن. وقدم كل من الاتحاد الأوروبي والصندوق المشترك للسلع الأساسية ومركز تنمية المشاريع الدعم المالي للاجتماع.

وضم الاجتماع الأفريقي بشأن القطن أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع القطن الأفريقي على مستوى البلدان الأفريقية. وبالتالي، ساهم في خلق تآزر بين المبادرات القائمة التي تحول دون التواصل بينها على نحو مشترك الحواجز دون الإقليمية وحواجز اللغة. وكان أكثر من ١٥٠ من أصحاب المصلحة حاضرين. ومن بينهم ممثلون عن مختلف المنظمات من قبيل: (أ) الجمعيات الوطنية والإقليمية لمنتجي ومصنعي القطن؛ (ب) الوكلاء التجاريون الأفارقة والدوليون، بمن فيهم حلاجو القطن والتجار والمصدرون والقائمون بالغزل؛ (ج) المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛ (د) مراكز البحث؛ (هـ) وكالات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف؛ (و) المؤسسات المصرفية والمالية؛ (ز) وزارات التجارة والصناعة والزراعة الوطنية. وتمثلت نتيجة من نتائج الاجتماع الرئيسية في وضع خارطة طريق لعشرة أعوام لقطاع القطن في أفريقيا، عن طريق الاعتماد على الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية القائمة، مع مراعاة إطار عمل الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. والهدف من خارطة الطريق هذه هو زيادة التماسك بين مختلف المبادرات وإعطاء توجيه عام لتنمية قطاع القطن في أفريقيا على مستوى البلدان الأفريقية. وهو جزء من ديناميكية أوسع نطاقاً لتعزيز سلاسل القيمة لقطاع القطن في أفريقيا، بما في ذلك استراتيجيات القطن الإقليمية المستتبطة في سياق برنامج السلع الزراعية لجميع بلدان مجموعة أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، وإطار عمل الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن القطن. وعلى إثر الاجتماع الأفريقي بشأن القطن، عرض الأونكتاد مشروع خارطة طريق القطن الأفريقي في اجتماع استعراض استراتيجية تحويل القطن إلى ملابس للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، الذي عقد في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١ بنبروي، كينيا. وشمل العرض الرؤية، والنهج، والأهداف الإجمالية، والأهداف المحددة، والإجراءات اللازمة، والمؤسسات الرائدة.

٢٦- وخلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ظل الأونكتاد يستضيف الاجتماعات السنوية للمحفل الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة، والإطار المؤسسي للحوار العالمي حول التعدين/المعادن والتنمية المستدامة، الذي كان واحداً من عدد من مبادرات الشراكة التي أطلقها مؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٠٠٢). والمحفل الحكومي الدولي، الذي انطلق في عام ٢٠٠٥، هو محفل السياسات العامة العالمي الوحيد لقطاع التعدين/المعادن. وهو مبادرة طوعية من الحكومات الوطنية المهتمة بالتعدين للعمل جماعياً من أجل النهوض بالأولويات المحددة لقطاع التعدين/المعادن لخطة عمل جوهانسبرغ. والهدف الرئيسي من برنامج عمل المحفل الحكومي الدولي يتمثل في تعزيز القدرة على الحكومة في القطاع على جميع مراحل دورة حياة البرنامج. وبما أن المسائل المعنية أكثر صلة باحتياجات البلدان النامية فإن الأغلبية العظمى من أعضاء المحفل إنما هي من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

٢٧- ويتم التعاون الحكومي الدولي بين منتجي السلع الأساسية ومستهلكيها في شكل اتفاقات سلعية دولية وأفرقة دراسية دولية. وتتمثل ولاية الأونكتاد ويتمثل الهدف من عمله

في هذا المجال في التعاون مع الاتفاقات السلعية الدولية والفرق الدراسية الدولية، فضلاً عن الصندوق المشترك للسلع الأساسية، عن طريق مساعدتها بناء على طلبها وأيضاً الإفادة من خبرتها الخاصة فيما يتعلق بفرادى السلع الأساسية فيما يتصل بكل من توفير المعلومات عن السلع الأساسية والعمل التحليلي. وبما أن معظم الاتفاقات السلعية الدولية والأفرقة الدراسية الدولية قد وضعت نتيجة لمؤتمرات الأمم المتحدة بشأن السلع الأساسية المعنية التي نظمها الأونكتاد وقدم لها الخدمات، فإن جزءاً هاماً من العمل في هذا المجال يتمثل في القيام، حسب الاقتضاء، بعقد وخدمة الاجتماعات ذات صلة بالمفاوضات أو التفاوض من جديد أو سير الاتفاقات الجديدة.

٢٨- والأمين العام للأمم المتحدة هو وديع نصوص معظم الاتفاقات السلعية الدولية. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، وبناء على طلب منظمة الكاكاو الدولية، ساعدت أمانة الأونكتاد بنشاط كعضو في الفريق العامل المعني بإعادة التفاوض في اتفاق دولي جديد بشأن الكاكاو. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، اختتم مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الكاكاو بنجاح المفاوضات من أجل الاتفاق الدولي السابع بشأن الكاكاو، مع العلم أن الأونكتاد هو الذي تولى تيسير هذا المؤتمر.

٢٩- وشارك الأونكتاد في مؤتمر البن العالمي (غواتيمالا سيتي، غواتيمالا، شباط/فبراير ٢٠١١). وقد تحدث الأمين العام للأونكتاد في حفل الافتتاح فأشار إلى تأثير السلع الأساسية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفقر البلدان النامية وتأثير الأزمة الاقتصادية على اقتصاد السلع الأساسية من حيث الإثقال والتحول. وشدد على أن الأزمة قد كانت، بالنسبة للبلدان المنتجة للبن المعتمدة على أسواق الصادرات لنموها، حافزاً لاستطلاع الأسواق المحلية والإقليمية، التي لها طاقة محتملة كبيرة من حيث ارتفاع استهلاك البن.

## باء - البحث وتحليل السياسات العامة

٣٠- أعدت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية ورقات تحليلية للمعلومات الأساسية لدورتي المنتدى العالمي للسلع الأساسية ولثلاث من دورات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات. وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت إسهامات ذات صلة بالموضوع في منشورات الأمم المتحدة من قبيل "دراسة الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم". لمزيد من التفاصيل انظر المرفق الذي صدر بشكل منفصل.

٣١- وقام الأونكتاد، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، في الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١١، بإعداد تقارير الجمعية العامة للأمم المتحدة عن "الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية". وحللت هذه التقارير التغيرات في اقتصاد السلع الأساسية العالمي، ولا سيما في تطور الأسعار على مدى الأعوام الماضية في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية لسنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. وشددت التقارير على وجه التحديد على الآثار السلبية

لتنامي تقلب أسعار السلع الأساسية على الأمن الغذائي العالمي والرفاه الاقتصادي للمنتجين، والصناعة، والبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وفيما يتعلق بالتوصيات، أشارت التقارير إلى أنه من الضروري أن تكون المبادرات العالمية والسياسات الوطنية متناسقة بشكل فعال ومزودة بالموارد ومنفذة على الوجه الملائم من أجل معالجة المسائل الحيوية التي تخص تجارة السلع الأساسية الدولية وآفاق التنمية في تلك البلدان. ويجب أن ترمي تدابير السياسات العامة إلى تحسين سير السوق وزيادة قدرة البلدان على مقاومة الصدمات.

٣٢- وأشارت أمانة الأونكتاد، في نشرتها الموجزة بعنوان "معالجة الأزمة الغذائية العالمية" (العدد ٢، حزيران/يونيه ٢٠٠٨) إلى أن ارتفاع تكاليف الأغذية قد ألقى بعدد إضافي من الأشخاص يقدر بأربعين مليون شخص في حالات من الفقر والجوع في عام ٢٠٠٨، وبذلك بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم ٩٣٦ مليون نسمة. وشدد بحث الأونكتاد على أن المشاكل الهيكلية من قبيل قلة فرص الوصول إلى الأراضي، والتكنولوجيا الملائمة، والائتمان المالي، هي مشاكل لا بد من معالجتها؛ وإلا فإن نقص الغذاء من المؤكد تقريباً أن يحصل من جديد. وقد ناقش هذه المسألة أيضاً تقرير الأونكتاد المعنون "معالجة الأزمة الغذائية العالمية: دور السياسات الرئيسية في مجالات التجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر" (UNCTAD/OSG/2008/1)، الذي تم إعداده للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي الذي عُقد بروما في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة.

٣٣- وفي عام ٢٠١١ أصدرت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية سلسلة منشورات جديدة، - "لمحة سريعة عن السلع الأساسية". وتهدف هذه النشرة الإحصائية الفصلية إلى جمع ونشر معلومات إحصائية دقيقة ووجيهة فيما يتصل بأسواق السلع الأساسية الأولية الدولية في شكل واضح ودقيق وسهل الاستخدام. والعدد الأول، الذي صدر في شباط/فبراير ٢٠١١، ألقى نظرة عامة على المسائل التالية: (أ) الاتجاهات الماضية والحديثة في أسعار السلع الأساسية الأولية ومؤشرات الأسعار بالأرقام الأسمية والحقيقية؛ (ب) توزيع إنتاج السلع الأساسية الأولية فيما بين البلدان المنتجة الرئيسية فيما يتصل بمجموعة مختارة من السلع الأساسية الأولية؛ (ج) نظرة عامة على الاعتماد على واردات وصادرات السلع الأساسية الأولية في البلدان النامية. وخصص العدد الثاني الخاص، الذي صدر في تموز/يوليه ٢٠١١، لتجارة القطن العالمية وسعر القطن وإنتاجه واتجاهات استهلاكه، مع التركيز بشكل خاص على أفريقيا. أما العدد الثالث، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فقد ركز على أسواق الطاقة.

٣٤- وبالمثل، بادرت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية، في عام ٢٠١١، إلى إصدار سلسلة من ورقات العمل حول السلع الأساسية والتنمية. والورقات في هذه السلسلة إنما هي نتائج أولية لأبحاث قام بها موظفو الوحدة وتعرض على موقع الوحدة على الشبكة لإثارة المناقشة والتعليقات حول المسائل موضوع النقاش. ومن المقرر نشر النسخ المراجعة من هذه

الورقات في إطار سلسلة ورقات مناقشة الأونكتاد أو في المجالات الأكاديمية المتخصصة المعترف بها دولياً.

## جيم - المساعدة التقنية

٣٥- ما زالت البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية تواجه صعوبات في الوصول إلى معلومات عن السلع الأساسية واسعة القاعدة وجيدة الإعداد وموثوقة. وطبيعة المعلومات عن السلع الأساسية، التي يعوزها الكمال، واختلال التوازن في توزيعها قد أدت إلى ما يُعرف بـ "المعلومات غير المتسقة" عن الأسعار والجودة والكم والائتمان والعديد من المتغيرات الأخرى ذات الصلة. ومصادر المعلومات ذات الصلة بالسلع الأساسية القائمة منذ أمد بعيد مشتتة، وغالباً ما لا تكون مجانية وجيدة التنظيم في جميع الأحوال. وبالمثل، فإن التدفق الضخم للأنباء والمعلومات الإلكترونية غالباً ما يكون متناقضاً وتعوزه الدقة؛ وبالتالي فإنه مكلف ومستهلك لقدر كبير من الوقت، ومن الصعب تحديد معلومات متخصصة غير منحازة في قطاع محدد من قطاعات السلع الأساسية. ونتيجة لذلك لا يمتلك صانعو السياسات في جميع الأحوال أدوات التحليل الملائمة لتقدير التغيرات السريعة في هياكل أسواق السلع الأساسية، وتعديل سياساتهم وفقاً لذلك والتمكن من تحسين قدرتهم على المنافسة. وبالمثل أيضاً فإن وكلاء السلع الأساسية الناشئون وصغار المنتجين يبحثون عن مصادر معلومات ذكية ونظم سهلة الاستخدام وعملية للتمكن من زيادة الفعالية، وتوسيع الأسواق، والاستجابة إلى الفرص التجارية، والحصول على سلطات تفاوضية، وكسب المزيد من قيمة السلع الأساسية. ويُعدّ تقليص الفجوة الرقمية وزيادة فرص الوصول إلى المعلومات واستخدامها بشكل منظم بشأن السلع الأساسية شرطاً أساسياً لإقامة استراتيجيات فعالة للإنتاج والتجارة.

٣٦- ولمعالجة التحديات أعلاه، أطلق الأونكتاد برنامجاً في مجال نظم معلومات الأسواق وهو موقع المعلومات المتصلة بالسلع الأساسية "إنفوكوم" (INFOCOMM) الذي تم وضعه لاستعراض وتكييف ونشر المعلومات عن السلع الأساسية بطريقة مبتكرة، بشأن سلسلة من المنتجات. وتتمثل أهدافه الرئيسية فيما يلي: (أ) تعزيز معلومات السوق والشفافية، والتقليل من عدم التناسق في الوصول إلى المعلومات الاستراتيجية ذات الصلة بالسلع الأساسية، وتحسين فهم هياكل السلع الأساسية وتوفير فرصة الوصول إلى التحليلات الحيوية لصياغة سياسات وحيثية لإنتاج السلع الأساسية وتسويقها وتجهيزها وتمويلها؛ (ب) استنباط أدوات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا المجال، بما يحسّن فرص وصول البلدان النامية إلى المعلومات والبيانات الرئيسية على الصعيدين المحلي والدولي؛ (ج) القيام، بطريقة عملية ومبتكرة، بإدارة وتنظيم وتطوير إدارة المعارف وتقاسم الأدوات للمساعدة في عملية صنع القرار في القطاعين العام والخاص.

٣٧- ويُعد موقع "أنفو كوم" (INFOCOMM) أداة الإدارة الإلكترونية على الشبكة التي أصبحت من خلالها المعلومات الاستراتيجية عن سلع أساسية مختارة وعن منتجات مختارة في مجال الطاقة متاحة. ويتمثل محتواها الرئيسي في لمحات موجزة عن السلع الأساسية تتضمن معلومات عن جميع جوانب أسواق السلع الأساسية ولها روابط محدثة بانتظام مع مواقع أخرى تحتوي على معلومات عن الأسعار والسوق مستوفاة تغطي ٢٤ سلعة أساسية - من بينها الرز والفواكه والجوز، إلخ - بثلاث لغات (الإنكليزية والفرنسية والإسبانية). ويساعد موقع "أنفو كوم" (INFOCOMM) حكومات البلدان النامية والمؤسسات التجارية وغيرها على تتبع الاتجاهات في أسعار وتجارة السلع الأساسية، وتكييف سياساتها وفقاً لذلك. فبالنسبة للقطن، على سبيل المثال - كما هو الحال بالنسبة لمنتجات زراعية أساسية أخرى - يسرد الموقع آخر المعلومات عن الأسعار ووضع المحاصيل وسلاسل التسويق للبيع والتوزيع، والتكنولوجيا، ومواد مرجعية مختارة. كما يوفر الموقع وصلات تربط بمنظمات المنتجات الرئيسية، ومجموعات البحث الدولية والجامعات. وفي عام ٢٠١٠، وإلى جانب صيانة الموقع وتحديثه بانتظام، تم تحسين تصميم الموقع وشكله التكنولوجي الجديد. وتم إعداد لمحات موجزة جديدة عن السلع الأساسية فيما يتصل ببلدان أفريقية والكاريبي والمحيط الهادئ، مع التركيز على منتجات زراعية معينة منها البن والكافوا والقطن. كما أن الموقع يتضمن معلومات عن السلع الأساسية الاستخراجية، بما في ذلك المعادن والفلزات، فضلاً عن الطاقة. وانطلق موقع "أنفو كوم" (INFOCOMM) الجديد رسمياً في آب/أغسطس ٢٠١١.

٣٨- و"نظام تبادل قواعد البيانات" "إنفوشير" (INFOSHARE) نظام معلومات عن السوق على الشبكة، يوفر لمنتجي السلع الأساسية فرصة الوصول إلى المعلومات، والتفاوض في أسعار أفضل وإيصال منتوجهم إلى أسواق تدفع أسعاراً أعلى. وهذا النظام يدعمه جمع المعلومات في الأسواق المحلية، وفي موانئ التصدير، وفي الأسواق الدولية. أما على الصعيد الوطني فإن نظام "إنفوشير" (INFOSHARE) يمكن الحكومة من سرعة اكتشاف أي خلل في سلسلة التوريد، ومن تتبع اتجاهات الأسعار والتكاليف، وإعداد الإحصاءات. كما يسمح بنقل معلومات أكثر تحديداً وأكثر وجاهة إلىفرادى المنتجين المنعزلين من خلال هيئات موثوقة، وتوفير معلومات أكثر تخصصاً وأكثر مراعاة للاحتياجات، رهناً بأصحاب المصلحة المستهدفين.

٣٩- وأقيم مشروع "إنفوشير" بالكاميرون في عام ٢٠٠٩ في إطار برنامج السلع الزراعية لجميع بلدان مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (انظر المناقشات أدناه للمزيد من التفاصيل). وقد تم اختيار الكاميرون موقعاً لإطلاق المرحلة التجريبية للمشروع في عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع المجلس الكاميروني الوطني للكاكاو والبن. وخلال مرحلة التدريب وإطلاق المشروع في عام ٢٠٠٩، تم تدريب أكثر من ٥٠ شخصاً في الأسواق الدولية وتجارة الكاكاو والبن، وأيضاً على استخدام النظام. وتشمل نقاط جمع البيانات ونقلها مراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية ومنظمات المزارعين. وتتواجد قاعدة البيانات المركزية

للمشروع بالمجلس الكاميروني الوطني للكاكاو والبن، بما يسمح للمسؤولين الحكوميين بتتبع التطورات في القطاع واتخاذ قرارات متروية تعود بالنفع على المزارعين. وخلال مراحل التنفيذ الأخرى، تم بنجاح اختبار استخدام حلول الاتصالات بالهواتف النقالة العصرية (الإرساليات القصيرة).

٤٠ - وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، تم رفع مستوى نظام "إنفوشير" ليصبح تطبيقاً للبرمجيات قابلاً كلياً للتكيف وفق الاحتياجات ويتكيف بسهولة مع مختلف المحيطات. وأجريت دراسات جدوى لتوسيع نطاق المشروع ليشمل بلدان الكاريبي (غيانا، وترينيداد وتوباغو) ومنطقة المحيط الهادئ (فيجي، وساموا، وفانواتو). وتم استنباط تطبيق على الصعيد دون الإقليمي لمنطقتي الكاريبي والمحيط الهادئ وتم عرضه، على التوالي، خلال الدوريتين التدريبيتين بشأن نظم معلومات الأسواق الزراعية في بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو (شباط/فبراير ٢٠١١) ونادي، فيجي (آب/أغسطس ٢٠١١).

٤١ - غير أن مشروع التعاون التقني الرئيسي خلال فترة ولاية أكرا كان برنامج السلع الزراعية لجميع بلدان مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ([www.euacpcommodities.eu](http://www.euacpcommodities.eu)). وانطلق البرنامج في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بوصفه مبادرة للجماعة الأوروبية وبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وتكمن جذوره في خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن السلع الأساسية الزراعية والتبعية والفقر ((٢٠٠٤) ٨٩) وفي الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن القطن ((٢٠٠٤) ٨٧)، وفي عدد من مبادرات أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ المتصلة بالسلع الأساسية الزراعية التي تم تحديدها خلال مفاوضات كوتونو والدوحة. ونتيجة لذلك، سَلِمَ برنامج السلع الزراعية كلياً بالصلة بين الإنتاج وإضافة القيمة والتجارة في السلع الزراعية وبين الحد من الفقر.

٤٢ - وكان الهدف الإجمالي من برنامج السلع الزراعية، الذي ينتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تحسين مداخيل وأسباب عيش منتجي السلع الأساسية التقليدية وغيرها من السلع الأساسية الزراعية في أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والحد من تقلب المداخيل على مستويي الإنتاج والاقتصاد الكلي. وكان البرنامج يرمي تحديداً إلى تعزيز قدرة جميع أصحاب المصلحة في كامل سلسلة قيمة السلع الأساسية على تطوير وتنفيذ استراتيجيات مستدامة للسلع الأساسية. وتمثلت أهداف البرنامج الرئيسية في ما يلي: (أ) دعم صياغة وتنفيذ استراتيجيات السلع الأساسية عن طريق المشاركة؛ (ب) تعزيز الجهود لتطوير الأسواق والسياسات والخدمات الإقليمية دعماً لقطاع السلع الأساسية؛ (ج) دعم مبادرات الدعم والتنويع؛ (د) إتاحة فرصة الوصول إلى أدوات قائمة على الأسواق فيما يخص إدارة المخاطر المرتبطة بالسلع الأساسية. وقد خصصت له ميزانية قدرها ٤٥ مليون يورو مولها الاتحاد الأوروبي وخصص ثلثها لقطاع القطن.

٤٣ - وكان الأونكتاد واحداً من أصل خمس منظمات دولية جمعت خبراتها لصالح سلاسل القيمة الزراعية في بلدان أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ في إطار برنامج السلع الزراعية. أما فيما يتصل باتفاق الجماعة الأوروبية المتعلق بالمساهمات، فقد نفذ الأونكتاد أولويات برنامج السلع الزراعية من خلال أربعة عناصر تنفيذية هي: (أ) نظم معلومات الأسواق، بما في ذلك معلومات عن الأسعار والتكنولوجيا وسلاسل التسويق والسياسات الاقتصادية؛ (ب) ضوابط استحقاقات الاستدامة، بما في ذلك المعلومات عن العلامات الزراعية المستدامة ومعايير الزراعة الغذائية وتعزيز المساءلة وقوانين الأغذية واللوائح التقنية؛ (ج) بورصات السلع الأساسية، بما في ذلك دعم تطوير بورصات مادية للسلع الأساسية، وتيسير وتعزيز رأس المال البشري؛ (د) تمويل السلع الأساسية، بما في ذلك تمويل سلسلة العرض، ونظم الاستلام في المستودعات، واستعراض الأطر التنظيمية.

٤٤ - وتمثلت المجالات الرئيسية لمسؤولية الأونكتاد، وبالتالي المسائل الرئيسية التي يتطرق لها الأونكتاد في إطار برنامج السلع الزراعية في ما يلي: (أ) بناء القدرات على المستوى الإقليمي لتعزيز سير أسواق السلع الأساسية الزراعية والحصول على المعلومات عن السوق من خلال قناتين هما: موقع "إنفوكوم" التابع للأونكتاد والمساعدة التقنية لتوفير خدمات المعلومات للأسواق ذات الصلة بأصحاب المصلحة المعنيين بسلاسل السلع الأساسية على المستويين الوطني/الإقليمي، وبشكل خاص من خلال برمجيات "إنفوشير" للأونكتاد؛ (ب) بناء توافق في الآراء فيما يتعلق بالظروف اللازمة لنجاح تبادل السلع الأساسية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ (ج) بناء توافق في الآراء فيما يتعلق بالظروف اللازمة لنجاح نظم الاستلام في المستودعات وتمويل سلسلة التوريد؛ (د) إقامة وإطلاق بوابة فيما يتعلق بالمطالبات ذات الصلة بالاستدامة (الزراعة العضوية والمستدامة، والتجارة المنصفة، والمؤشرات الزراعية، إلخ). - أي بوابة المطالبات ذات الصلة بالاستدامة التي ترمي إلى تقديم المعلومات لكل من المستهلكين في الاتحاد الأوروبي والمنتجين في أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ بخصوص متطلبات العلامات المعنية. وقدم الأونكتاد إسهامات ذات شأن في بلدان مستفيدة مختارة من بلدان أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ، فيما يتصل بالعناصر التنفيذية الأربعة كلها. وبالإضافة إلى برنامج العمل، ساهم الأونكتاد في تحسين أداء الزراعة في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية في منطقة أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ.

٤٥ - وظل الصندوق الاستثماري للأونكتاد المعني بالمعلومات عن ركاز الحديد، الذي انطلق في عام ١٩٨٩، يجمع المعلومات عن ركاز الحديد ويوزعها. وهو يمول من إيرادات بيع منشوراته السنوية الثلاثة (تقرير سوق ركاز الحديد، وإحصاءات ركاز الحديد، واستكمال البيانات الإحصائية)، كما يمول مساهمات حكومات العديد من البلدان المنتجة لركاز الحديد. وطوال أكثر من ٢٠ عاماً من العمل ظلت منشورات الصندوق الاستثماري مطلوبة بشدة من جانب منتجي ركاز الحديد، ووكلاء الشحن، وشركات الصلب، والخبراء الاستشاريين المعنيين بأسواق ركاز الحديد والصلب. وتوفر هذه النشرات معلومات مستوفاة

ودقيقة وشاملة عن التطورات في الأسواق العالمية لركاز الحديد، بما في ذلك بيانات وتحليل إحصائية. وفي عام ٢٠١٠، ازدادت قاعدة اكتاب الزبائن بنسبة ٧ في المائة مع ما يقابل ذلك من نمو في ميزانية المشروع. وهناك حوالي ١٥٠ مكتباً سنوياً في منشورات الصندوق الاستئماني. وقد تم عرض تقارير السوق، فضلاً عن أنشطة الصندوق الاستئماني في المؤتمرات الدولية الرئيسية المعنية بركاز الحديد والمواد الخام لصناعة الصلب.

٤٦- ووفرت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية، بالتعاون مع المعهد الافتراضي للأونكتاد، تدريباً له صلة بالسلع الأساسية. وضمت الدورات التدريبية دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين (مينسك، بيلاروس، تموز/يوليه ٢٠٠٨) ولطلاب الماجستير في جامعة دار السلام (جنيف، شباط/فبراير ٢٠١٠). وغطت هذه الدورة الأخيرة مجالات جديدة شملت مسائل التجارة والتنمية في الطاقة والنفط والغاز، والتمويل، وإدارة المخاطر، وشملت أيضاً مدخلاً لأسواق السلع الأساسية المنظمة من قبيل بورصات السلع الأساسية. وقد كان ذلك مجاًلاً ناجحاً من مجالات التعاون فيما بين الشعب والتأزر بين البحث والتحليل والمساعدة التقنية والتأثير المستدام على القدرات المؤسسية للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وخلال الأعوام الأربعة الماضية حضر الدورات الدراسية حول اقتصادات السلع الأساسية أكثر من ٨٠ طالباً من خريجي جامعات جمهورية تنزانيا المتحدة، وقد تم تقييم حلقة التدريب العملي لمدة أسبوع في الحرم الجامعي بوصفها أفضل الحلقات الدراسية الخارجية على الإطلاق تولى تسييرها زائرون للبرنامج من الخارج.

## دال - الاستنتاجات والنظر في آفاق المستقبل

٤٧- لدى تقييم تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكر في مجال السلع الأساسية من خلال أركانه الثلاثة، من الأهمية بمكان ملاحظة أن الأمانة استعرضت استراتيجيتها وأنشطتها في ضوء التوصيات الواردة في تقييم وملاحظات مجلس التجارة والتنمية<sup>(٦)</sup>. ونتيجة لذلك، قام الأونكتاد بإعادة تشكيل وتنسيق مختلف الأنشطة والمشاريع، ومهد السبيل لانطلاقة جديدة للأعمال المتعلقة بالسلع الأساسية في الأونكتاد. ولتعزيز التركيز على النتائج أدخلت تعديلات على الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لكي يعكس التطورات الأخيرة في قطاع السلع الأساسية والتغيرات الهيكلية التي عرفتتها الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية، ومن ثم تعزيز مساءلتها.

٤٨- وفيما يتصل بالتوصية المتعلقة بالتعاون الفعال، وبناء توافق الآراء، وإقامة الشركات بين أصحاب المصلحة المتعددين، حافظت الأمانة على تعاونها الوثيق مع المنظمات داخل

(٦) مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الخمسون، جنيف، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، البند ٣(د) من جدول الأعمال المؤقت - تقرير الفرقة العاملة. التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات التقييم الخارجي المستقل لبرنامج الأونكتاد للسلع الأساسية. مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد، TD/B/EX(50)/4، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

منظومة الأمم المتحدة وخارجها. والمبادرات الجديدة من قبيل صندوق الأمم المتحدة العالمي للسلع الأساسية زادت من تعزيز صورة الأونكتاد بوصفه الوكالة المركزية في منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية اللذين لهما صلة بالسلع الأساسية. وفي مجال المساعدة التقنية، شددت الأنشطة الجارية في إطار برنامج السلع الزراعية تطوير القدرات، وإسداء المشورة فيما يتصل بالسياسات العامة، وتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات فيما يتصل باستراتيجية التنمية القائمة على السلع الأساسية على كل من المستويين الوطني والإقليمي. وتمت مضاعفة التدريب ذي الصلة بالسلع الأساسية، بشكل خاص وبشراكة مع المعهد الافتراضي. وقد كان ذلك مجاًلاً ناجحاً من مجالات التعاون فيما بين الشعب والتأزر بين البحث والتحليل والمساعدة التقنية والتأثير المستدام على القدرات المؤسسية للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

٤٩- ولكي يُحسن الأونكتاد نشر نتائجه في مجالي البحث وبناء القدرات، ظل يغتنم جميع الفرص التي توفرها التكنولوجيات الجديدة. ويجري باستمرار، في هذا الصدد، تحديث هيكل الموقع الشبكي للوحدة الخاصة ومحتواه قصد تسهيل تصفحه وإطلاع المستعملين على آخر المستجدات عن أنشطته. وإضافة إلى الصفحات المخصصة لأنشطة التعاون التقني على الشبكة، يمكن للمستعملين اليوم الاطلاع على جميع وثائق المعلومات الأساسية والوثائق المرجعية ووثائق الاجتماعات وعروض البوربوينت التي قدمت في حلقات العمل والمؤتمرات التي نظمتها الوحدة الخاصة.

٥٠- وعند النظر في آفاق المستقبل، ستواصل الوحدة الخاصة العمل بشأن المجالات المحددة ذات الأولوية وستتناول قضايا جديدة وناشئة أخرى لها تأثير مباشر على التجارة والتنمية في مجال السلع الأساسية. وفي هذا السياق تحديداً، ومع التطلع إلى المؤتمر الثالث عشر للأونكتاد، ستواصل الوحدة الخاصة أعمالها الرامية إلى التنفيذ الكامل للولايات المنصوص عليها في اتفاق أكرأ، وبصورة خاصة تكثيف جهودها في هذه المجالات بغية تعزيز المساعدة المقدمة إلى جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، في تصميم وتنفيذ سياسات ترمي إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والقيام، بشكل أكثر فعالية، بدعمها في تنسيق سياساتها المتعلقة بالسلع الأساسية، وتنويعها. وستواصل الوحدة الخاصة (أ) مساعدتها للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق، وبشكل خاص أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بالاستناد إلى قرارات مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر وبرنامج العمل المنبثق عنه؛ و(ب) تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك البحث وتحليل السياسات العامة، والاجتماعات الحكومية الدولية ومتعددة أصحاب المصلحة، وأنشطة بناء القدرات والتعاون التقني، بغية مواجهة تحديات التجارة والتنمية الرئيسية في مجالات من قبيل '١' تقلب الأسعار؛ '٢' الهيمنة المالية لأسواق السلع الأساسية، والحصول على تمويل السلع الأساسية، وتحسين وتطوير خيارات مبتكرة من قبيل تمويل الاستلام في المستودعات؛ '٣' المعلومات عن الأسواق؛ '٤' الإدارة في مجالات التعدين والطاقة والمعادن والفلزات. وستظل

الوحدة الخاصة تعتمد، في عملها، على الأنشطة الجارية والتجارب الناجحة، فضلاً عن اعتمادها على تشجيع النهج الجديدة لتقديم المساعدة في مجال السلع الأساسية.

٥١ - وكشكل من أشكال التداول الحكومي الدولي الرامي إلى بناء توافق في الآراء وإقامة الشراكات متعددة أصحاب المصلحة، تهدف أمانة الأونكتاد إلى مواصلة الأنشطة الجارية والحديثة العهد من قبيل:

(أ) *منتدى الأونكتاد العالمي للسلع الأساسية*. ستركّز موضوعات المنتدى العالمية المقبلة للسلع الأساسية على المسائل والمجالات الحيوية بالنسبة لاقتصاد السلع الأساسية العالمي، وبشكل خاص تلك التي تطرح تحديات جسيمة أمام إنتاج وتجارة السلع الأساسية. ومن بين هذه التحديات ما يلي: '١' تنظيم أنشطة المضاربة في أسواق السلع الأساسية؛ '٢' إدخال إصلاحات جوهرية على نظم الإنتاج الزراعي مع التركيز على صغار المزارعين؛ '٣' ضمان الأمن الغذائي العالمي وفي نفس الوقت الحد من آثار الإنتاج الخطيرة على البيئة؛ '٤' تنوع إنتاج وتجارة السلع الأساسية والاقتصاد بشكل عام؛ '٥' زيادة تأثير القطاع الاستخراجي على التنمية؛ '٦' تحسين نظم الإنذار المبكر؛

(ب) *سيظل مؤتمر التجارة والتمويل في مجالات النفط والغاز والمعادن في أفريقيا* يوفر محفلاً لحوار سياساتي رفيع المستوى بين المنتجين والمستهلكين والمستثمرين والبلدان المضيفة وأصحاب المصلحة الآخرين. وسيتمثل التركيز الأساسي في مناقشة المسائل الهامة المتعلقة بإنتاج وتجارة السلع الأساسية الاستخراجية، وتقاسم الخبرات، وتحديد الممارسات الجيدة ومبادرات العرض التي لها تأثير إيجابي على الإدارة الشفافة والتنمية المستدامة وللقطاع، وزيادة فرص الربط الشبكي بين أصحاب المصلحة الحاضرين وتشجيع الشراكات المبتكرة؛

(ج) *ما زال نظام تبادل المعلومات بشأن الموارد الطبيعية* يجلب الاهتمام في البلدان النامية. وارتفع عدد البلدان المشاركة في المرحلة التجريبية من ستة بلدان، عندما أُعلن عن النظام لأول مرة في مالي، ليصل إلى تسعة بلدان. ونظام تبادل المعلومات هذا قد اعتمدته أيضاً مجموعة بلدان أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ كجزء من إطار العمل لتطوير قطاع المعادن لديها. وهذا المخطط متى نُفذ تنفيذاً كاملاً بشراكة مع سائر المؤسسات الأخرى ذات الصلة يُنتظر أن يصبح أداة شفافة لتطوير قطاع الموارد الطبيعية؛

(د) *المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة والمجلس الدولي للمعادن والفلزات ما زالا يدعمان*، بشراكة مع الأونكتاد، أنشطة التنمية الدولية في مجال التعدين. وبشكل خاص ستعزز الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية تعاونها مع المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة عن طريق تنظيم وتيسير برنامج نشاطها في فترات ما بين الدورات، وعن طريق استكشاف الخيارات المتعلقة بوضع مذكرة تفاهم بين الأونكتاد والمنتدى الحكومي الدولي، وتعهد أعضاء المنتدى بالعمل على مشروع مشترك (مشاريع مشتركة) مع الأونكتاد؛

(هـ) التعاون مع الاتفاقات السلعية الدولية والأفرقة الدراسية الدولية. سيواصل الأونكتاد العمل الذي كُلف به فيما يتعلق بالدعوة إلى عقد الاجتماعات وخدمتها فيما يتصل بالتفاوض وإعادة التفاوض في الاتفاقات السلعية الدولية والأفرقة الدراسية الدولية أو سير عملها. وبشكل خاص، سوف يعقد الأمين العام للأونكتاد، في آذار/مارس ٢٠١٢، نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة، اجتماعاً للحكومات التي تم باسمها إيداع صكوك مصادقة أو قبول أو اعتماد أو إخطار بالتطبيق المؤقت للاتفاق الدولي للككاو لعام ٢٠١٠، للبت فيما إذا كان يجب أم لا وضع الاتفاق موضع التنفيذ فيما بينها بشكل نهائي أو بشكل مؤقت.

٥٢- ويعتزم الأونكتاد، معتمداً على وفرة بحوثه وتحليله المتعلقة بالسياسات العامة، إنعاش النقاش حول السلع الأساسية عن طريق إعداد ونشر تقرير رئيسي، خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بعنوان "تقرير الأونكتاد عن السلع الأساسية والتنمية". ويرمي هذا التقرير إلى تقديم تحليل اقتصادي متوازن للمسائل المهمة لجمهور أوسع في ميدان إنتاج وتجارة السلع الأساسية بقدر ما تتصل بالطاقة والتعدين والمعادن والفلزات والأغذية والزراعة. وستتضمن كل طبعة من هذا التقرير الذي يصدر كل سنتين مناقشة شاملة وميسرة لموضوع مختار له أهمية رئيسية بالنسبة لصانعي السياسات فيما يتعلق بإنتاج السلع الأساسية وتجارها وتنميتها في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. والعدد الحالي من تقرير الأونكتاد عن السلع الأساسية والتنمية (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) تحليلي وموضوعي ويطرح العديد من الأفكار المفيدة المنبثقة عن تحليل مستفيض لكيفية تأثر مختلف السلع الأساسية أو مجموعات من السلع الأساسية على مدى العقد الماضي نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية وما تبع ذلك من أزمة، والانتعاش الناشئ؛ وآثار ذلك من حيث التنمية القائمة على السلع الأساسية. ومن المفروض أن يساعد تقرير الأونكتاد على تحديد خيارات جديدة في مجال السياسات العامة ويسر الحوار بين الشركاء في التنمية حول كيفية بعث التنمية الاقتصادية وتحقيق استدامتها في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، تنوي الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية إصدار سلسلة لاستعراض سياسات السلع الأساسية، بوصفها نشرة تصدر كل سنتين وتقوم على أساس الطلب، وتوفر تقييماً مستفيضاً وموضوعياً لقطاع السلع الأساسية في بلد محدد. وستوفر استعراضاً تحليلياً لسياسة السلع الأساسية في بلد ما بقدر ما أنها تتعلق بالسلع الأساسية الزراعية أو غير الزراعية، بمؤسسات وتجارة السلع الأساسية، وتحليلات اقتصادية خاصة بقطاعات فرعية من قطاعات السلع الأساسية، وببورصات السلع الأساسية، والتمويل، والتنويع، واللوائح القطاعية. وستوفر أيضاً تحليلاً استراتيجياً مكيفاً وفق احتياجات قطرية محددة في قطاع السلع الأساسية.

٥٣- وبالإضافة إلى ذلك، ينوي الأونكتاد إصدار نشرة جديدة عن السلع الأساسية في آذار/مارس ٢٠١٢ هي "مجموعات السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية". وسوف يكون هدف هذه النشرة استعراض وضع البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية فيما يتعلق بقطاعات السلع الأساسية، بالاستناد إلى المؤشرات الاقتصادية العامة، فضلاً عن البيانات الإحصائية

الأكثر تحديداً عن كل قطاع من قطاعات السلع الأساسية ذات الصلة. وسيواصل الأونكتاد أيضاً إصدار سلسلته الإحصائية المعنونة "لمحة سريعة عن السلع الأساسية"، باللغتين الإنكليزية والفرنسية.

٥٤ - وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، ستواصل الوحدة الخاصة مشاريعها الجارية:

(أ) مشروع "إنفوكوم" بوصفه المشروع الطويل الأجل المزود بما يكفي من التمويل من أجل مواصلة الأنشطة في فترة ما بعد الدوحة. وسوف تظل الوحدة تعمل على تحديث مجملات السلع الأساسية القائمة وعلى وضع اللمسات الأخيرة عليها لتحويلها إلى برنامج جديد على الشبكة العالمية. وسيتم أيضاً وضع مجملات جديدة عن السلع الأساسية. لذلك إنه من المقرر ترتيب روابط التعاون مع الهيئات السلعية الدولية ذات الصلة، وكذلك مع فرادى الخبراء والخبراء المؤسسين في مجال السلع الأساسية؛

(ب) توقف تمويل برنامج السلع الزراعية لمشروع "إنفوشير" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. لكن تم مع ذلك، خلال هذا المشروع، عرض البرمجيات في جميع مناطق أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وفي بعض البلدان التي أبدت اهتماماً بالحصول على المساعدة التقنية من الأونكتاد في مجال نظم المعلومات عن السوق. وبالإضافة إلى ذلك، تمت إقامة نظامين دون إقليميين للمعلومات عن السوق لمنطقتي المحيط الهادئ والكاريبي، وبذلك أُقيمت روابط تعاون متينة مع الهيئات الإقليمية ذات الصلة (أمانة مجموعة الكاريبي وأمانة مجموعة المحيط الهادئ، على التوالي). لكن لمزيد تطوير هذا التعاون يحتاج الأمر إلى تمويل إضافي للمشروع "إنفوشير"؛

(ج) "الصندوق الاستثماري لمعلومات ركاز الحديد": يتمثل الهدف الرئيسي لهذا الصندوق في الأعوام الأربعة المقبلة في التعريف بأنشطته بغية زيادة تعزيز قاعدة زبائنه ومن ثم ميزانيته. ويتمثل هدف هام من أهدافه في زيادة حصة المانحين في المشروع، ولا سيما في صفوف حكومات البلدان المستوردة الهامة لركاز الحديد (الصين واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي).

٥٥ - ويُعد الأونكتاد وكالة من الوكالات المنفذة لحساب التنمية التابع للأمم المتحدة. وتنوي الوحدة الخاصة استغلال هذا الحساب بمزيد من الفعالية لتمويل المشاريع التي تعالج البعض من المشاكل التي تواجهها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وكذلك أقل البلدان نمواً في قطاع السلع الأساسية.